

عرض تقديمي لتقرير المؤتمر الأول للدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

شكرا لك السيدة الرئيسة على إعطائي الكلمة.

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات و السادة المندوبين المحترمين،

بصفتي مقرراً للمؤتمر الأول للدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، أتشرف بأن أقدم لكم مشروع التقرير الإجرائي حول جلسة هذا الصباح.

لقد تم افتتاح هذا المؤتمر من قبل المفوض السامي لحقوق الإنسان سمو الأمير زايد رعد الحسين الذي ألقى كلمة قيمة ذكر من خلالها بأهمية هذه الاتفاقية و بالدور الفعال الذي تضطلع به لجنة الإختفاء القسري في مجال تتبع أعمال كافة بنودها.

لقد انتخب المؤتمر بالتركية كلا من سعادة السيدة إليزابيث لورين، السفيرة الممثلة الدائمة لفرنسا ، و سعادة السفير لياندرو ديسبوي، الممثل الخاص لحقوق الإنسان من الأرجنتين لكي يتأسسا معا المؤتمر.

كما انتخب المؤتمر بالتركية ثلاث نواب للرئاسة و هم سعادة السيدة فيلوريطا قدرة السفيرة الممثلة الدائمة لألبانيا ، و سعادة السيد جونيشتي إيهارا السفير الممثل الدائم لليابان، وأنا شخصيا. بالإضافة الى أنني تشرفت بتكليفي بالقيام بمهمة مقرر المؤتمر.

لقد تم عقد هذا المؤتمر تنفيذا للمادة السابعة و العشرين من الاتفاقية التي تنص على أن يتم إجراء تقييم لسير عمل اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري ، ولكي يتم النظر في ما إذا كان من المناسب نقل اختصاص تتبع تنفيذ الاتفاقية إلى هيئة أخرى.

لقد اطلع المؤتمر على مذكرة الأمين العام بشأن سير أعمال اللجنة المعنية بمجالات الاختفاء القسري، واستمع إلى البيانات التي تفضلت بها الدول الأطراف التالية:

و قد اعتمد المؤتمر بتوافق الآراء القرار التالي:

إن مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري يقرر أن تواصل اللجنة المعنية بمجالات الاختفاء القسري مهمة تتبع انفاذ مقتضيات الاتفاقية من قبل الدول الأطراف و ذلك طبقاً للاختصاصات المحددة في بنود الاتفاقية المرقمة من

28 الى 36 .

كما استمع المؤتمر إلى بيانات الدول التالية ذات العضوية في الأمم المتحدة و التي لم تصادق بعد على الاتفاقية و يتعلق الأمر بكل من «.....»

بالإضافة إلى بيانات قدمتها آليات لحقوق الإنسان ، و منظمات حكومية دولية ، و مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان و منظمات غير حكومية.

و بناء على ما تقدم ، اقترح أن يقوم المؤتمر باعتماد التقرير الإجرائي التي قدمته لكم، الاستشارة فقط AD REFRENDUM , علماً أن الأمين العام سيقوم بتعميم التقرير وسيكون للدول الأطراف خلال مدة أسبوعين الفرصة لتقديم فقط التعليقات الواقعية FACTUAL .

و شكراً السيدة الرئيسة